المعالجات المحاسبية عن النفط في العراق في ظل النظام المحاسبي الموحد:

وابرز الاختلافات بينها وبين المعايير الدولية

- عرف النظام المحاسبي نفقات البحث والاستكشاف بانها المصروفات كافة اللازمة لاجراء مسح الارض واستكشاف مكوناتها كالمسوحات الجيلوجية ، واعمال فرق الزلزال لغرض اكتشاف آبار النفط والمعادن الاخرى ،وقضى بتحميل نفقات البحث والاستكشاف والمسح كافة طوال السنة على ح/ مشروعات تحت التنفيذ (نفقات استكشاف ومسح) ، واعطى لها الرقم 1283.
- يستخدم النظام المحاسبي الموحد طريقة المصروفات الايرادية في معالجة نفقات البحث والاستكشاف والتي تعالج كل المصاريف الايرادية والراسمالية كمصاريف تغلق في كشف الدخل في نهاية الفترة المالية.
- يستخدم النظام المحاسبي الموحد طريقة القسط الثابت عند احتساب الاندثار لموجودات الصناعة النفطية , ولم يشير الى ان الموارد الطبيعية تعالج بنظام النفاد وليس بنظام الاندثار.
- مرحلة التقييم لا توجد هذه المرحلة بشكل منفصل في شركات النفط العراقية وهي مدمجة في مرحلة الاستكشاف.
- بالنسبة للمعايير الدولية فان معيار الإبلاغ المالي رقم 6 يغطي مرحلتي البحث والاستكشاف ومرحلة التقييم .
- بالنسبة للمراحل المتبقية : مرحلة التطوير ومرحلة الانشاء والاعمار ومرحلة الإنتاج فلا توجد فيها أي قواعد او معالجات في النظام المحاسبي الموحد .
- ان الإفصاح في شركات النفط المحلية العراقية هدفها الرئيسي هو توفير معلومات للحكومة المركزية.
- وهذا يتعارض مع الإبلاغ المالي 6 ان الإفصاح غير الكافي عن مصاريف البحث والاستكشاف والتقييم وكما ورد في الفقرة 23 من معيار الإبلاغ المالي 6 "يجب على الوحدة الاقتصادية ان تفصح عن المعلومات التي تحدد فيه بالاعتراف عن الأحوال الناشئة عن مصاريف البحث والاستكشاف والتقييم في القوائم المالية "
- الفقرة 9 من معيار الإبلاغ المالي الدولي 6 نصت على اظهار موجودات مرحلة البحث والاستكشاف بشكل منفصل لخصوصية هذه الموجودات وارتفاع قيمها .
- في حين لا يوجد مايشير الى هذه الموجودات في النظام المحاسبي الموحد.
- كذلك الفقرة 25 من المعيار 6 حددت على ان الوحدة الاقتصادية يجب ان تحدد الطريقة المستخدمة في معالجة مصاريف البحث والاستكشاف والتقييم في ما اذا كانت طريقة الكلفة الكلية (الراسمالية) او طريقة الموجودات الناجحة.
- اذا قرر العراق تبني المعايير الدولية يحتاج الى إضافة معالجة جديدة الى النظام المحاسبي الموحد وهي معالجة حقوق الامتياز,وهي تمثل المبالغ التي تدفع من قبل شركات النفط الى الدول او الولايات او الحكومات المحلية مقابل السماح لها لاجراء المسوحات الأولية.
- بخصوص إزالة النفايات وإعادة تهيئة الأرض بعد انتهاء البحث والاستكشاف نص المعيار المحاسبي الدولي 37 على ان الوحدة الاقتصادية مسؤلة عن إعادة تاهيل الأراضي.

- **في حين انه لا توجد أي قاعدة او إشارة الى هذا الموضوع في النظام المحاسبي الموحد او مجلس معايير المحاسبة المحلية.**
- **التقارير المالية للشركات النفط في العراق تعد وفقا للنظام المحاسبي الموحد.**
- **اما شركات النفط الدولية والأجنبية فتعد تقاريرها المالية وفقا للمعايير الدولية او المعايير المحلية لتلك البلدان والتي تكون مبنية او قريبة من المعايير المحاسبية الدولية.**